التّحولات المعرفية لمفهوم الأمن وفق المنظور النّقدي

Cognitive shifts of the concept of security according To a critical perspective

تاريخ الارسال: 2020/09/16	تاريخ القبول: 2021/07/18	تاريخ النشر: 2021/11/05

***ط.د. بورنان عبد الرحمان**
جامعة الجزائر 3
Abderrahmen.bourenane@univ-alger3.dz

ملخّص :

يُعدّ الأمن مفهوما يُعبّر عن حركة دائمة تواكب التّطورات الدّوليّة والمُجتمعية، بجميع أبعادها وتَفاعلاتها ومستَوياتها، لذلك فإنّ مفهوم الأمن في فترة الحرب الباردة ارتكز على الدّولة القُطرية التي أُعتُبرت كأداة لإقامة التّوازن الاستراتيجي في السّياسة الدّوليّة والنّظام الدّولي، إذ أنَّ موضوع الأمن كان يهدف لخدمة مصلحة الدّولة لا غير، بعيدًا عن الاهتمام بفواعلَ ومرجعيات أُخرى، لكن وبعد بروز بيئة جديدة بتفاعلات جديدة خاصة بعد الحرب الباردة، أفرزت لنا هذه البيئة مفاهيمَ وتحولات جديدة، تتكيف وتستجيب معها موازاةً مع ذلك. وفي إطار التّنظير للدّراسات الأمنيّة انتقلت مستويات الاهتمام بقطاعات ومرجعيات أمنيّة جديدة تعبر على مستوى أُنطولوجي مغاير، يحاول من خلاله أنصار التَّوجُّهَات النّقديّة إحداث تغيّرات معرفيّة في الجوانب التّحليليّة والعمليّة، تقوم على الإقرار بتغيّر بيئة السّياسة الدّوليّة وموضوعاتها، وهو ما ساهم بِتبنّي منهجيّة جديدة في حقل الدّراسات الأمنيّة، سُميّت بِالدّراسات الأمنيّة النّقديّة.

الكلمات المفتاحيّة: الدّراسات الأمنيّة النّقديّة؛ السّياسة الدّوليّة؛ الأمن المجتمعي؛ الأمن الانساني.

Abstract:

Security is a concept that expresses a permanent movement that keeps pace with international and societal developments, with all its dimensions, interactions and levels. Therefore, the concept of security during the Cold War period was based on the Country state, which

***المؤلف المرسل:** بورنان عبد الرحمان

was considered as a tool to establish a strategic balance in international politics and the international system, as the issue of security was intended to serve the interest of the state Not only, apart from caring for other actors and references, but after the emergence of a new environment with new interactions, especially after the Cold War, this environment has produced new concepts and transformations for us that adapt and respond to it. Parallel to that, and within the framework of theoretical studies of security studies, levels of interest in new security sectors and references have moved across a different anthological level, through which proponents of monetary tendencies attempt to bring about cognitive changes in the analytical and practical aspects, based on the recognition of changing the international policy environment and its topics, which contributed to the adoption of a new methodology In the field of security studies, it has been called critical security studies.
***Keywords**: Critical Security studies; The International Politics; Community Security; Human Security.*

مقدمة:

شهد حقل التّنظير في الدّراسات الأمنيّة، خلال العقود الأخيرة زخما متزايدا من المقاربات النّظريّة، حيث يبدو أنَّ النّظريّات التّقليديّة التي احتكرت الحقل طوال فترة الحرب الباردة لم تعد مهيمنة بقدر ما كانت عليه، بل ظهرت مقاربات أخرى مثَّلت في مُجملها استجابة، لتوسيع أَجِندَة الدّراسات الأمنيّة من حيث الموضوعات والفواعل والقضايا. لقد أفضى هذا الزّخم من النّظريّات، إلى اعتبار أنّ حقل التّنظير في الدّراسات الأمنيّة، بات يَعرف حالة من التّنوّع والتّجدّد خاصة في إطاره المعرفي والأنطولوجي، حيث برزت نظريّات جديدة شكّكت في موضوعية النّظريّات التّقليديّة، وفي قدرتها على مواكبة التّطوّر في أفكار وقضايا السّياسة الدّوليّة المعاصرة.

لقد ظلّت فكرة الأمن مرتبطة بمفهوم الدّولة ومُلازِمة لوجودها، إذ شغل هذا المفهوم "الأمن" حيّزا واسعا من مساحة البحث، والنّقاش والجدل في أوساط النُخَب الفكريّة و السياسيّة ورجال الدّولة، في مختلف الفترات الزّمنية وفي شتّى بقاع العالم. إذ يمكن القول أنَّ حقل الدّراسات الأمنيّة شهد سيطرة وهيمنة المقاربات الوضعيّة لا سِيَمَا واقعيّة التّصوّر منها على موضوع الأمن باختزاله في المجال العسكري واعتباره مرادفا للمصلحة الوطنيّة. إذ لم يبتعد المنظور التقليدي المتمثّل في الواقعيّة والليبراليّة، في ادراكه

لفكرة الأمن عن حدود ما يُعرف بالسّياسة العليا، المتمثّلة في استمراريّة الدّولة وحماية الحدود الإقليميّة، وصون السيادة الوطنيّة في مواجهة أي تهديد خارجي، كونها فاعلا وجوديا وعقلانيا. إلاَّ أنَّ التحولات الحاصلة بعد نهاية الحرب الباردة، فرضت ضرورة إعادة النّظر في الافتراضات الأساسيّة المرتبطة بالمسائل الأمنيّة في العلاقات الدّوليّة، خاصّة وأنَّ مفهوم الأمن ما انفكَّ يتطوّر أفقيّا وعموديّا استجابة لتلك التّحوّلات. وعلى غرار النّقاشات النّظريّة التي برزت خلال هذه الفترة ونادت بضرورة توسيع وتعميق الأجِندَة الأمنيّة ظهر الاتّجاه النّقدي كعلامة مميّزة في مجال الدّراسات الأمنيّة وذلك بالنّظر إلى برنامجه البحثيّ الذي يتبنّى نّظرة معمّقة لظاهرة الأمن بالتركيز على الإنسان، والتوسيع القطاعي الذي يتجاوز البعد العسكري إلى مجالات سياسيّة واقتصاديّة وبيئيّة...الخ.

❖ **هدف الدراسة :**

يُعدّ هذا المقال محاولة لمقاربة كيفية تأثير التّحول الابستيمولوجي الذي شهدته نظريّة العلاقات الدّوليّة، على عمليّة تنقيح مفهوم الأمن وعلى التّحول المفاهيمي والنّظري في دراسات الأمن الدّولي، إذ سنلقي الضّوء على بعض التّصورات النّظريّة الجديدة في حقل الدّراسات الأمنيّة عبر ما عُرف "بالدّراسات النّقديّة للأمن the critical security studies"، لنخرج في الأخير بإجابة مقنعة عن علاقة ذلك التّحول المعرفي لموضوع الأمن بتحوّلات الواقع الدّولي، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتأثير ذلك على السّياسة الدّوليّة القائمة.

❖ **منهجية الدراسة :**

وبما أنَّ الظّواهر السياسيّة والاجتماعيّة شائكة ومتعدّدة الأبعاد والمتغيّرات فمن الصّعب دراستها من خلال منهج واحد، وعليه سنعتمد في دراستنا هذه على بعض المداخل المنهجيّة لمقاربة هذا الموضوع الذي بين أيدينا بطريقة علميّة؛ وذلك بهدف التّأسيس العلميّ للموضوع من جهة، وبُغية التّوصّل إلى نتائج علميّة وعمليّة، تساعدنا في الوقوف على اتّجاه وأهداف الدّراسة بطريقة سليمة.

1 المنهج التّاريخي: يفيدنا هذا المنهج من خلال تتبّع الظّاهرة المدروسة (موضوع الأمن).

2 المنهج الوصفي التّحليلي: اعتمدنا على هذا المنهج ليساعدنا على وصف الظّاهرة (موضوع الأمن)، اعتمادا على جميع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها

تحليلا كافيا ودقيقا، لاستخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج وتعميمات عن الظّاهرة موضوع البحث.

3 المنهج المُقارِن: يُعدّ هذا المنهج من المناهج المُهيمنة على الدّراسات السياسيّة، فهو عمليّة عقليّة تسمح للباحث بتحديد أوجه الشّبه والاختلاف، بمعنى المقارنة بين موضوعين أو أكثر مثل موضوع الأمن...

❖ **إشكالية الدراسة :**

وعليه نحاول من خلال هذا المقال مناقشة المشكلة البحثيّة التّالية: **كيف ساهم المنظور النّقدي في النّقاش الأمني على المستويين الفكري والواقع الممارساتي بعد نهاية الحرب الباردة؟**

يندرج تحت هذه الإشكاليّة تساؤلان هامان:

1 ماهي البدائل الابستيمولوجيّة التي قدّمها المنظور النّقدي في موضوع الأمن؟

2 ماهي مضامين الطّرح النّظري الجديدة للمنظور النّقدي لبناء انطولوجيا جديدة لمفهوم الأمن؟

❖ **فرضيات الدراسة :**

وضعنا فرضيّتين لفحصهما هما:

1 أهملت النّظريّات التّقليديّة (الواقعيّة – الليبراليّة – الماركسيّة) ركائزا تعدّ أساسيّة في تفسير مفهوم الأمن ما نجم عنه تراجع وفشل نظري لها.

2 ساهم الواقع الدّولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة في إنتاج قطيعة معرفيّة، تبنّاها المنظور النّقدي في الصّياغة الجديدة لمفهوم الأمن.

وقد اعتمدنا على المحاور التّالية للإجابة عن الإشكاليّة المطروحة:

المحور الأوّل: تفكيك مفاهيمي لموضوع الأمن.

المحور الثّاني: المنطلقات النّظريّة التّقليديّة لتحديد مفهوم الأمن.

المحور الثّالث: البناء الأبستمولوجي لمفهوم الأمن ضمن المنظور النّقدي.

المحور الرّابع: أهميّة بناء انطولوجيا جديدة لمفهوم الأمن في الدّراسات الأمنيّة النّقديّة للسّياسة الدّوليّة.

1. المحور الأول: تفكيك مفاهيمي لمفهوم الأمن

يُعدّ المدخل المفاهيمي وسيلة للتّفسير وغاية مّهمة للمعرفة، حيث أصبح إدراك المفاهيم مسعى وغاية كل الباحثين، فهو الرّكيزة الأسّاسيّة لأيّ بحث علمي، كما يبقى الهدف الأساسي عنده هو استعراض مختلف التصورات الموجودة في مختلف أدبيّات ومتغيّرات أي دراسة. وعليه فإنَّ المفاهيم التي سنوظّفها في هذا البحث، هي مفاهيم متداولة في الدّراسات السياسيّة والدّوليّة وتتطلّب شرحا وافيا للمدلول الذي ستأخذه. وعلى هذا الأساس تمثّل دور هذا المحور في، الوقوف عند كل من مفهوم الدّراسات الأمنيّة والأمن والسّياسة الدّوليّة تعريفا وتحليلا.

أ. مفهوم الدّراسات الأمنيّة

إنَّ الدّراسات الأمنيّة من أكثر الميادين حركيّة في العلاقات الدّوليّة، وهي حقل متعدّد التخصّصات، وينقسم التّنظير فيه إلى نظريّات عقلانيّة وأخرى بديلة مرتكزة أساسا على الاتجاه النّقدي، وتُعرف على أنّها: دراسة التّهديد واستخدام ومراقبة القوّة العسكريّة. كما تعتبر بحسب "ستيوارت كروفت S.Croft أنّها: "سلسلة من مجالات البحث الحيويّة والمصاغة عن طريق العديد من الوضعيّات الابستيمولوجية والوضعيّة".[1]

إنَّ برامج البحث في الدّراسات الأمنيّة تتعلّق بمسائل ذات صلة بالصّراع والحروب، وإدراك التّهديدات، والاستراتيجيّات النّوويّة ومراقبة التّسلّح والرّدع...وعليه فإنَّ مستويات البحث غالبا ما تكمن في:

الفواعل الأمنيّة.

المستويات الأمنيّة.

الأجِندة الأمنيّة.[2]

إذن فهي تسعى إلى دراسة شكل الظّاهرة الأمنيّة، ودمجها مع الكثير من التّخصّصات. لكن يبقى الاهتمام المركزي عندها هو الحرب مثلما أشار "ستيفن والت S.Walt".

عموما فقد قدّم "ألكس ماكليود A.Macleod" تصنيفا لمراحل تطوّر تاريخ الدّراسات الأمنيّة عبر المراحل التّالية:

المرحلة الأولى: بدأت من الأربعينيّات إلى منتصف الخمسينيّات، وهي مرحلة تطوّر فيها مفهوم الأمن الوطني في الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

المرحلة الثّانية: هذه المرحلة سُمّيت بالعصر الذهبي للدّراسات الاستراتيجيّة في ظل تزايد حدّة الحرب الباردة، والتركيز على الحروب النّوويّة والرّدع والتّسابق نحو التّسلح والأحلاف...

المرحلة الثّالثة: بدأت هذه المرحلة منتصف الستّينيّات، أين تراجعت الدّراسات الاستراتيجيّة بسبب سيطرة الطّبيعة المجّردة والنّظريّة للأبحاث.

المرحلة الرّابعة: هذه المرحلة وسمها "ستيفن والت S.Walt" بمرحلة النّهضة للدّراسات الأمنيّة منذ بداية السّبعينيّات، وشهدت التّحوّل من الدّراسات الاستراتيجيّة إلى دراسات الأمن الدّولي.

المرحلة الخامسة: مع نهاية الحرب الباردة، برز تيّار مُعارض يبحث عن تحويل معنى الأمن المنبثق من الأبستمولوجيا الوضعيّة إلى معانٍ أخرى غير مادية عُرف بالاتّجاه النّقدي.[3]

ب. مفهوم الأمن

أمّا بالنّسبة لمفهوم الأمن فقد أُعطيت له العديد من التّعريفات بحسب وجهة نظر كل طرف، ومن أبرز التّعاريف نذكر:

- **تعريف الموسوعة السياسيّة :** الأمن القومي هو ما تقوم به الدّول للحفاظ على سلامتها ضدّ الأخطار الخارجيّة و الداخليّة التي تؤدّي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبيّة نتيجة ضغوطٍ خارجيّة أو انهيار داخلي.

- **تعريف دائرة المعارف البريطانيّة:** الأمن هو حماية الدّولة من السّيطرة عليها بواسطة قوى أجنبيّة. [4]

- **أما دائرة المعارف للعلوم الاجتماعيّة الصّادرة عام 1967 م:** فقد قدمت مفهوما للأمن و تقول: " يعني الأمن القومي قدرة الدّولة على حماية قيمها الداخليّة من التّهديدات الخارجيّة".[5]

- **يُعرّف تقرير التّنمية البشريّة الأمن** بأنه: خطر الإرهاب بكلّ أشكاله الذي يشجّع على القيام بردود أفعال عسكريّة، التي من المحتمل أن تفشل في تحقيق الأمن الجماعي.[6]

إلى جانب هذه التّعاريف، هناك تعاريف أخرى متباينة للأمن ومنها :

- **تعريف "ولتر ليبمان W.Lippmann":** و يقول : " إنَّ الأمّة تبقى في وضع آمن إلى الحدّ الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التّضحية بالقيم الأساسيّة، إذا كانت ترغب بتفادي

وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرّضت للتّحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".[7]

- **تعريف " أرنولد وولفرز A. Walfers ":** " يقصد بالأمن من وجهة النّظر الموضوعيّة عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النّظر الذّاتيّة فيعني عدم وجود مخاوف من تعرّض هذه القيم للخطر".[8]

- **أما " باري بوزان B.Buzan":** فعرّف الأمن بقوله: في حالة الأمن يصبح النّقاش حول مسعى التّحرّر من التّهديد "Parsuit of Freedom from threat" و إذا نقلنا النّقاش إلى النّظام يصبح الأمن متعلّقا بقدرة الدّول "States" و المجتمعات "Societies" على الحفاظ على هويّتها المستقلّة و تكاملها الوظيفي. و "إنَّ الحاجة المُلحّة لتعريف الأمن، التي نعرف من خلالها التّهديدات من أجل استخدام حالة الطوارئ والإجراءات الاستثنائيّة بما في ذلك استعمال القوّة، تبقى محلّ شك".[9]

- أمّا عن **" كين بوث K.Booth" و "ويلرwheeler"** فهما يذهبان أبعد من ذلك عندما يجزمان بأنّه: لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الأمن المستقر ،إلاّ إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ولا يتحقّق ذلك إلاّ إذا نُظر للأمن على أنه تحرُّر /انعتاق ".[10]

ج .مفهوم السّياسة الدّوليّة

يقول " هانس مورغانثو H.Morganthou" من خلال كتابه (السّياسة بين الأمم: صراع من أجل الحرب والسلم 1948)،أنَّ السّياسة الدّوليّة هي صراع من أجل القوّة، أي أنّها عبارة عن صراع بين الدّول التي تسعى لتعزيز مصالحها وتحقيق بقاءها، فالبقاء شرط مسبق لتحقيق الأهداف الأخرى.[11]

وفي هذا النّطاق يُشير "أنور فرج" إلى أنَّ ارتباط العلاقات الدّوليّة بعلم السّياسة يمكن إرجاعه إلى فترة تألّق المدرسة الواقعيّة، أين كان مصطلح العلاقات الدّوليّة يُعبّر عن تلك التي تحدث بين الدّول فقط، أو هي تفاعلات السّياسات الخارجيّة للحكومات، لذلك استخدم الباحثون الأنجلوساكسون للتعبير عن هذا المعنى مصطلح "السّياسة الدّوليّة" بدلا من العلاقات الدّوليّة.[12]

إنَّ السّياسة الدّوليّة هي التي تهتم بعملية التّفاعل بين دولتين أو أكثر، فهي كما عرفها " سنايدر"، "هي أفعال وردود أفعال وتفاعلات بين وحدات تُعرف بالدّول القوميّة في إطار المصالح المتشابكة بينها".[13]

أمّا الدّكتور "حامد ربيع" فيُعرّف السّياسة الدّوليّة على أنّها ذلك التّفاعل والتّشابك المتوقّع والضروري النّاتج عن الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من دولة.

وتُعدّ السّياسة الدّوليّة جسم مُكوّن من أجزاء من الحكومات ومنظّمات حكوميّة وفوق قوميّة وإقليميّة وعالميّة، إضافة إلى التحالفات والشركات متعدّدة الجنسيات وشبكات التّجارة الدّوليّة وغيرها.

إذن هي مجموع التقاء السّياسات الخارجيّة للوحدات السياسيّة، كما أنّها تأخذ أبعاد عدّة، اقتصاديّة وعسكريّة واجتماعيّة و ثقافيّة...[14]

2. المحور الثّاني: المنطلقات النّظريّة التّقليديّة لتحديد مفهوم الأمن

لقد ظهرت العديد من الأعمال من طرف الكثير من المفكرين، التي حاولت أن تقدّم تفسيرات لما يحدث في العلاقات الدّوليّة في شكل نظريات ومفاهيم ونماذج، إذ تُعتبر النّظريّات من أبرز الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها لفهم وتفسير ما يحدث، والتّوصل من خلالها إلى حقيقة الوقائع والأحداث الدّوليّة. وعليه سنحاول من خلال هذا المحور التطرق لأهم النّظريّات التّقليديّة الرّائجة في مجال العلاقات الدّوليّة التي استهدفت تفسير موضوع الأمن.

أولا. النّظريّة الواقعيّة

1. الواقعيّة التّقليديّة:

من وجهة نظر "**هانس مورغانثو**" (H.Morganthou)، فإنَّ الواقعيّة تَعتَبر الحياة السياسيّة محكومة بالسّنن الموضوعيّة النّابعة من الطّبيعة البشريّة، وأنَّ السّياسة الدّوليّة كأي سياسة أخرى هي صراع من أجل السّلطة.[15] و قد عُرفت الواقعيّة بأنّها التّقليد النّظري السّائد طوال الحرب الباردة، وهي تُصوِّر الشّأن الدّولي باعتباره صراعا من أجل النّفوذ بين الدّول التي لا تعنيها سوى مصالحها. وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانيّة أنّهاء الصّراعات والحروب، وهذا ما أشار له "**ستيفن والت**".

عموما تتميّز الواقعيّة بثلاث نقاط فيما يخصّ موضوع الأمن وهي:

1) الدّولة: وهي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعليّة قد تحدث.
2) البقاء: وهو الهدف الأسمى لهذه الدّولة.
3) الاعتماد الذّاتي: (Self Help) وهو الأداة الأنسب لتحقيق هدف هذا البقاء في ظل الفوضى.[16]

تعرضت الواقعيّة التّقليديّة لمفهوم الأمن من حيث بعده العسكري، فالقوّة العسكريّة هي العامل المُحَدِّد لتحقيق مصلحة الدّولة والأمن العسكري والمسائل الاستراتيجيّة تُصنّف ضمن مجال السّياسة العليا، في حين تُمثّل المسائل الاقتصاديّة والاجتماعيّة مواضيع للسّياسة الدّنيا نظرا لأهميّتها الثانويّة. كما أنَّ مفهوم الأمن لدى الدّولة يرتبط بالتّهديدات العسكريّة المحتملة والدّائمة التي تأتي من دول أخرى وبالتّالي يحدث ما أُصطلح عليه بالمُعضلة الأمنيّة (The Security Dilemma).[17]

2 . الواقعيّة الجديدة: (البنيويّة).

نشأت الواقعيّة الجديدة في السبعينيّات في الولايات المتّحدة الأمريكيّة،[18]إذ قام "**كينيث والتز**" (K.Walts) 1924 – 2013 بتجديد الواقعيّة منهجيّا، وإعادة التّفكير فيما يخصّ مفهوم القوّة والتّركيب الفوضوّي للنّظام الدّولي، كما أَدخَل البُعد الاقتصادي كمتغيّر للقوّة.[19]

خلافا للنّهج التّقليدي الذي يركّز فقط على القوّة فإنَّ الواقعيّة الجديدة تَعتَبِر الأمن الهدف الأسمى في التّنظير، لكن "**والتز**" وغيره من الواقعيّين الجدد يعترفون بفكرة الدّولة العقلانيّة التي تسعى إلى القوّة عندما يكون الهدف الأمني قد تحقق.[20] كما أن "**والتز**" يعتقد أن تحوّلات ما بعد الحرب الباردة لم تُحدِث تغيّرات هامّة في بنية وهياكل النّظام الدّولي، فهي تحوّلات داخل النّظام وليست تحوّلات للنّظام ككل.[21]

تشير الفرضيّات الأساسيّة للواقعيّة الجديدة على أنَّ العلاقات الدّوليّة تمتاز بالفوضى والصّراع المتواصل، كما أنَّ الدّولة هي وحدة التّحليل والفاعل المركزي للنّظام الدّولي، لتضيف بأن نظام الثنائيّة القطبيّة أكثر استقرارا من نظام التعدّديّة القطبيّة. وترى بأنّه من الضّروري الاعتراف بدور المؤسسات الدّوليّة كضابط للفوضى الدّوليّة بحدّها الأدنى في ظل غياب سلطة مركزيّة.[22]

ثانيا. النّظريّة اللّيبراليّة

تُمثّل اللّيبراليّة أقدم النّظريّات التي وَلَجت حقل العلاقات الدّوليّة في صورتها المثاليّة. وهي تتميز بالتنوّع بدءًا بالدّوليّة اللّيبراليّة (فكرة الأمن الجماعي)، واللّيبراليّة البنيويّة (فكرة السّلام الدّيموقراطي)، ثم اللّيبراليّة المؤسّساتيّة (فكرة التّعاون المؤسّساتي).[23]

- بالنّسبة لفكرة الأمن الجماعي: فهو مبدأ يرفض اللّجوء إلى استعمال القوّة العسكريّة، أو التّهديد باستعمالها؛ ولحل النّزاعات بين الدّول كبديل للأمن القومي عبر إنشاء منظّمات دوليّة كفيلة بتحقيقه.[24]

- أما فكرة السّلام الدّيموقراطي: (The Democratic Peace)، فهي فرضيّة تشير إلى أنَّ الدّول الدّيموقراطيّة، مع أنّها عُرضة لخوض الحروب مثل أي نوع من الدّول الأخرى، إلاّ أنّها لا يُحارب بعضها بعضا.[25]

- وبالنّسبة لفكرة التّعاون المؤسّساتي: فإنَّ كل من "**كيوهان**" (Keohane) و"**مارتن**" (Martin)، يعتقدون بأنَّ المؤسّسات تؤدّي دورا جوهريّا في تحقيق الأمن الدّولي وحتى تعزيز الأمن الدّاخلي، عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات تخوّل لها المشاركة في مسائل السّياسة العالميّة المختلفة ومنها مسألة الأمن.[26]

عموما فإنَّ النّظريّة اللّيبراليّة تنطلق في تفسيرها للأمن من عدّة افتراضات أساسيّة هي:

1) الأهميّة الكبرى للدّول وقوى أخرى فاعلة في النّظام الدّولي.
2) غياب السّلطة المركزيّة في النّظام الدّولي، يؤدّي للتّعاون وليس الصّراع.
3) تُقرّ بوجود مصلحة وطنيّة للدّول، لكنّها ليست مُعرّفة دوما بالأمن القومي، بل هي متعدّدة الأشكال.
4) الدّول تسعى لزيادة قوّتها المطلقة وليس النسبيّة، لأنَّ الدّول تفترض أنَّ التّعاون وليس التّنافس من يحقّق مصالحها.

ثالثا. النّظريّة الماركسيّة

الماركسيّة بحسب بعض الأدبيّات السياسيّة والاجتماعيّة، هي الفكر الماركسي الذي هو مزيج من الدّيالكتيك المادّي، ومذاهب سّياسيّة واقتصاد سياسي، وفلسفة سياسيّة ومعتقدات ايديولوجيّة واجتماعيّة.[27]

من خلال ما تقدّم عن الاتّجاه الماركسي، فإنَّ التّصوّر الأمني يُحتّم الحديث عن العالِم الاقتصادي الانجليزي "**جون هوبسون**" (J.Hobson)، الذي ركّز بشكل كبير على الرّأسماليّة الماليّة بأنّها العامل الرّئيسي الذي يؤدّي إلى نشوب الحروب بين الدّول.[28] وفي إطار ما يسمّى بالتّفسير المادّي أو التّفسير الاقتصادي للتّاريخ، فإن الحروب الواقعة تحرّكها دوافع اقتصاديّة، وبالتّالي إلى التّناقضات التي تُولّد أشكالا شتى من الصّراعات التي تؤدّي بدورها إلى انعدام الأمن.[29]

لقد جاءت الماركسيّة مُجادِلة بالقول أنَّ الحروب والنّزاعات الدّوليّة تَحدث نتيجة لبحث الدّول الرأسماليّة المستمر عن موارد ومصادر جديدة لصناعاتها واقتصادها، وإذا لم تتوافق الدّول على آليّة سلميّة كفيلة بضبط التّنافس والتّصادم الذي سوف يحدث بينها فإنَّ الحسم سيكون عسكريّا من خلال الحروب.[30]

3. المحور الثّالث: البناء الأبستمولوجي لمفهوم الأمن ضمن المنظور النّقدي

مع نهاية الحرب الباردة ظهرت توجّهات جديدة في سياق التّنظير للعلاقات الدّوليّة والدّراسات الأمنيّة، وبدأت الدّراسات والنّظريّات تأخذ طابعا تكوينيّا التي تتبنى عكس العقلانيّة تفكيرا ما بعد وضعيّا ونزعة ما بعد تجريبيّة. هذه التّحوّلات التي طرأت على المستوى المعرفي، مهدّت لظهور العديد من النّظريّات الابستيمولوجية الحديثة - (الأبستمولوجيا: (Epistemolgy)، تعتبر من العلوم المعرفيّة الحديثة النّشأة نسبيّا، والتي تهتمّ بنقد المعرفة العلميّة بهدف الكشف عن مبادئها وظروف نشأتها، وتفسيراتها للواقع من حيث الاهتمام بالمفاهيم والآليات المنهجيّة والنتائج المُتوصّل إليها في مختلف العلوم. وهي بحسب معجم (لالاند الفلسفي) تعني فلسفة العلوم)-، ومن أبرزها النّظريّة النّقديّة الاجتماعيّة. وفي هذا المحور من دراستنا سنحاول الإحاطة بمختلف الجوانب المعرفيّة لهذه النّظريّة، هادفين من وراء ذلك استنتاج الرّؤية الأمنيّة لها بُغية الوصول إلى أهم الجوانب والمضامين التّنظيريّة في الدّراسات الأمنيّة.

أولا. الفلسفة الماركسيّة للنّظريّة النّقديّة

لو تتبّعنا السّياق الفكري الذي تطوّرت فيه النّظريّة النّقديّة لوجدناها قد استلهمت من طُبوع فكريّة وفلسفيّة عديدة، الأمر الذي يُشير إلى إرث معرفي لهذه النّظريّة التي مثّلت الفلسفة الماركسيّة مرحلة فارقة في تَشكُّل إسهامها النّقدي، فهي تفترض وجود علاقة جدليّة صراعيّة مستمرة تحكم السّياسة الدّوليّة كما تحكم السّياسة الداخليّة طرفاها الطبقة البرجوازيّة من جهة والطبقة الكادحة اجتماعيّا من جهة ثانية. وقد تمحورت الفلسفة الماركسيّة حول دور مُتغيّرَي الثقافة والأيديولوجيا في توجيه العلاقات الاجتماعيّة وأنماط صراع القوى،[31] لذلك هناك من اعتبر أنَّ النّظريّة النّقديّة مجرد ماركسيّة متقدّمة لأنّها تقدّم أُطُرها النّظريّة في شكل انتقادات اجتماعيّة وثقافيّة ذات توجه ماركسي.[32]

هناك من يسمّي النّقديّة بالغرامشية المتجدّدة نسبةً إلى المفكّر الإيطالي "أنطونيو غرامشي" [33](Antonio Gramsci) الذي طرح فكرة الهيمنة باعتبارها تعني فرض السّيطرة على الغالبيّة وقبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطّبقة المسيطرة.

ثانيا. مدرسة "فرانكفورت" (The Frankfort School) والخلفيّة الاجتماعيّة للنّظريّة النّقديّة

نتجت النّظريّة النّقديّة عن مدرسة "**فرانكفورت**"، فهي نظريّة اجتماعيّة معياريّة، تحاول فهم وتشخيص أسباب الأوضاع السّيئة وعدم وجود الأمن، وينطبق هذا الهدف مع مقولات الروّاد الأوائل وعلى رأسهم "**ماكس هوركايمر**" و "**ثيودور أدورنو**"، مثلما ينطبق ذلك على آراء زملائهم وتلاميذهم المعاصرين وعلى رأسهم "**يورغن هابرماس**".[34] حيث تُعدّ مدرسة "**فرانكفورت**" الأصل الأول للدّراسات النّقديّة للأمن. وهي نظريّة تَدّعي أنَّ لها الأدوات التّحليليّة الكفيلة لتوضيح مسار مفهوم الأمن حتّى يأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النّقدي، فالأمن بمعنى "الانعتاق" هو تحرير الشّعوب من القيود التي تعيق سعيه للمُضيّ قُدما لتجسيد خياراته، ومن بين هذه القيود، الحرب والفقر والاضطهاد ونقص التّعليم.[35] ورغم مرور زمن طويل على تأسيس هذه المدرسة في ألمانيا، فأنّها لا تزال تقدّم لنا أُنموذجا فلسفيّا قادر على فهم إشكاليّات الدّولة المعاصرة ومنظوماتها، هذا الأنموذج رسّخ دعائمه في حقل المعرفة المعاصرة من خلال دعامتين أساسيّتين:

1) بناء تصوّر نظري جديد للإنسان و للعالم.
2) إرساء منهج تحليلي قادر على فهم المعضلات الاجتماعيّة الواقعيّة. ولعل أهم معضلة تواجه العالم هي معضلة الأمن.[36]

تميّزت مدرسة "**فرانكفورت**" وفلاسفتها الألمان -الذين تم ذكرهم سابقا- على أنّهم أخذوا على عاتقهم تأسيس فلسفة نّقديّة تقوم على نقد جذريّ للمجتمع ومؤسّساته السياسيّة والأيديولوجية وأنظمته المعرفيّة قصد تحرير الإنسان المعاصر من أوضاعه المتّسمة بالسّيطرة الكُليّة. لذلك فإن النّقد أهم ما يميّز هذه المدرسة الفلسفيّة والتي أصبحت فيما بعد تسمى بـ "**النّظريّة النّقديّة**".[37] وبناء على ذلك أرست مدرسة "**فرانكفورت**" منظورا جديدا يقوم على فلسفة اجتماعيّة ترى ذاتها كنّظريّة نقديّة، فعوض أن تنخرط بالانتماء إلى المجتمع وتُسلّم بنُظُمهِ، لم تتردّد في نقده والبقاء خارجه.

ثالثا. النّقد المنهجي للفلسفة الوضعيّة

يأتي صدى النّظريّة النّقديّة الواسع من مفهومها للنّظريّة المُغايِر والمنافي كثيرا لرؤية النّظريّات العقلانيّة، فهي تنتقد كثيرا التّصوّر الوصفي لهذه النّظريّات، التي حاولت تطبيق منهجيّات طبيعيّة على الظّواهر الاجتماعيّة والسياسيّة.[38] وقدمت النّظريّة النّقديّة تحليلا نقديّا للفلسفة الوضعيّة- الوضعيّة أو المذهب الوضعي، (Positivisme): مذهب فلسفي منبثق عن مجموع العلوم الصحيحة. وكان الفيلسوف الاجتماعي "**أوغست كونت**" واضع أُسس المذهب الوضعي، يستعمل هذا المفهوم في مواجهة الفلسفة اللّاهوتية والما ورائية. كما أن الوضعيّة هي فلسفة أو حركة فلسفيّة واجتماعيّة رئيسيّة في القرنين التّاسع عشر والعشرين، تُعلّق أهمية كبيرة على الحقائق اليقينيّة التي بالإمكان ملاحظتها وفحصها تجريبيّا مميّزة عن الاستنتاجات التجريديّة -، واعتبرتها فلسفة علم قاصرة ومضللة، وعاجزة عن فهم الحياة الاجتماعيّة، وأنّها فلسفة متواطئة مع السّلطات التي تُمارَس قهرا للإنسان باعتبارها فلسفة الاتّجاهات السياسيّة المحافظة، واعتبروا الوضعيّة عنصرا مساعدا في خلق أشكال جديدة من التّسلّط يمكن تسميته بـ : التّسلّط التّكنوقراطي، فالمفهوم الجديد للسّلطة لم يعد ممارسة محتكرة من طبقة معيّنة، إنّما هو تسلّط من خلال قوّة لا شخصية هي "**التكنولوجيا**".[39]

بالنّسبة للنّقديين فإن الفلسفة الوضعيّة تسعى دائما إلى تحقيق المعرفة العلميّة المبنيّة على اعتبار الحقيقة كشيء معطى، موضوعيّة ومستقلة عن الذات، قابلة للإدراك والمعرفة عن طريق المنهج العلمي فقط. كما أنَّ هذه الفلسفة ليست محايدة ولا طريقا مضمونا للوصول للحقيقة، بل هي نفسها تعكس مجموعة من الافتراضات حول السّياسة والقوّة والطبيعة الإنسانيّة والمعرفة، إذن فهي تخضع للشرط التّاريخي، أي ترتبط وتعبر عن سياق تّاريخي معين.[40] وكرفض لهذا التوجه المنهجي، دعا "**هاربيرت مركوز**" من خلال كتابه (العقل والثورة) إلى نظريّة اجتماعيّة جدليّة مناقضة للعلم الاجتماعي الوضعي.[41]

من حيث البناء العام تسعى النّظريّة النّقديّة إلى تشكيل بناء مفهوماتي – نظري متماسك يعتمد على الأسس الابستيمولوجية والمنهجيّة والمفهوماتية لأدبيات العلاقات الدّوليّة والدّراسات الأمنيّة، منتقدة بذلك الأنساق والأُطر النّظريّة والمفهوماتية والجوانب الابستيمولوجية للاتّجاهات النّظريّة الوضعيّة،[42]– لذلك فإن النّظريّة النّقديّة تصنف على أنّها ذات توجه ما بعد وضعي – (Postpositivisme).

عموما ومن خلال التمعن في تحليل رواد النّظريّة النّقديّة، يمكن استخلاص منهجهم في التّحليل الاجتماعي ، إذ استخدموا:

1.**منهج النّقد**: الذي هو مستوحى من الفكر الماركسي الذي يعتمد الجدليّة التاريخيّة في تحليل المجتمع الرأسمالي.

2.**الإستقراء**: وذلك من خلال تتبع تطور الظّواهر الاجتماعيّة (الدعاية مثلا) تاريخيا، ورصد خصائصها ومميزاتها وتأثيراتها في المجتمع.

3.التّحليل الكيفي للمعطيات والتشكك في التّحليل الكمي للظواهر الاجتماعيّة (نقد الإمبريقية والوضعيّة).[43]

رابعا. النّقد الأبستمولوجي للنّظريّات العقلانيّة

عند التطرق للنّظريّة النّقديّة في السّياسة العالميّة فإنَّ الأمر يستدعي تناول أعمال "روبيرت كوكس" (R.Cox) بدءا بما كتبه عام 1976 (On The Thiking about futur of The world order)، حيث تحدث عن غياب الخاصيّة النّقديّة لإسهامات النّظريّات العقلانيّة الوضعيّة في العلاقات الدّوليّة والدّراسات الأمنيّة، وفي عام 1981 أعاد " كوكس" طرح فكرته بدقة من خلال مؤلفه: (Social Force State beyound IR world order)، حيث تحدث عن النّظريّة باعتبارها دوما في خدمة شخص ما أو تعمل على تحقيق هدف معين. ويَعتبِر الكثير من الباحثين أنَّ التّعاطي –الكوكسي- مع النّظريّة يمثل الانطلاقة الحقيقيّة للنّظريّة النّقديّة في العلاقات الدّوليّة ومن ثم للدّراسات الأمنيّة.[44]

لقد أثار "كوكس" الكثير من الأسئلة حول البناء الاجتماعي للمعرفة، وأراد تحدي فرضيّة أن العالِم الاجتماعي يمكنه دراسة العالَم بطريقة موضوعية لا يُقحم فيها مصالحه الذّاتية ؛ وبالتالي فهو يجادل بأن الوضعيّة ليست محايدة للوصول للحقيقة، بل هي نفسها تعكس مجموعة من الافتراضات حول السّياسة والقوّة والطبيعة الإنسانيّة والمعرفة، فهي نفسها تخضع للشّرط التّاريخي: (سياق تاريخي معين). واستنادا على هذا انتقد "كوكس" الواقعيّة الجديدة من حيث منظورها اللّاتاريخي في تحليل السّياسة الدّوليّة، وذلك حينما نظرت إلى البناءات التّاريخيّة كحقائق أبديّة مؤكدة، وأغفلت حقيقة أنّها قد أتت من خلال تفاعل معقد بين الدّول وباقي القوى الأخرى تحت الدّولة وفوقها.[45] ولهذا يرى أصحاب النّظريّة النّقديّة أنَّ الحقائق هي حصيلة لأطر اجتماعيّة وتاريخيّة محدّدة ويبقى الهدف الصريح لهذه النّظريّة هو التقدّم في موضوع تحرير الإنسان وهذا يعني أنّها نظريّة معياريّة صريحة لها دور تلعبه في النقاشات السّياسيّة ومنها نقاش الأمن والدّراسات الأمنيّة.[46] لقد

ميّز "روبيرت كوكس" في مقال له عام 1981، بين نمطين من النّظريّة: "نظريّة حل المشكلة" و"النّظريّة النّقديّة"، وتأخذ نظريّة حل المشكلة العالم كما هو، وترى أن غرض النّظريّة هو دراسة العالم (كما هو) لابتكار طرق تجعل المؤسسات المتنوعة والعلاقات الاجتماعيّة التي تكون السّياسة الدّوليّة تعمل بسلاسة وفعاليّة. بالمقارنة ؛ تقف النّظريّة النّقديّة بمعزل عن النّظام السّائد في العالم وتسأل كيف وصل هذا النّظام إلى الوجود، هي لا تقبل العالم كما هو إنّما تسأل عن كيفية تشكل المؤسسات والعلاقات الاجتماعيّة المختلفة وإن كان بالإمكان تحويلها.[47]

لقد وصف "روبيرت كوكس" كل من الواقعيّة والواقعيّة الجديدة بنظريتي حل المشكلات، فهما لا يحثان على التفكير نقديا، إنّما يؤسّسان شرعيّتهما على الاقتراح بأنّهما يُزودان بالتفسير الأكثر واقعيّة للسّياسة الدّوليّة، فالمنهج الواقعي لا تاريخي (لا يتغير) إنه يعتمد على الافتراض، بأنّ الدّول هي اللاعب الأساسي في السّياسة الدّوليّة، في حين أنّها مفهوم حديث نسبيّا.[48] وينطلق "كوكس" في تحليلاته من نقده لتصوّر الواقعيّة الجديدة في العلاقات الدّوليّة والدّراسات الأمنيّة، حيث أكد على أنّها أيديولوجية تُخفي من ورائها الموضوعيّة، وأنّها جزئيّة أي أنّها تتعامل مع موضوعات العلاقات الدّوليّة والدّراسات الأمنيّة بالشكل الذي يَخدم الأفكار المسبقة.[49] لذلك وعلى العكس من تلك النّظريّة تعمل النّظريّة النّقديّة على معالجة موضوع الأمن على افتراض أن التّحليل الحقيقي للأمن يبدأ من تحديد مرجعيّة تحليل العلاقات الدّوليّة، التي يجب أن تكون الفرد وليس الدّولة، ومبرر هذا أنَّ الدّول في غالب الأحيان تكون جزء من مشكلة عدم توفر الأمن في النّظام الدّولي وليس جزء من الحل، لكن حسب أنصار النّقديّة وفي ظل ظروف معيّنة يمكن أن تكون الدّولة مُوفِّرَة للأمن وبذلك يكون التّباين مع النّماذج النّظريّة التقليديّة تباينا جوهريّا ومنهجيّا وعميقا،[50] خاصة فيما يخص وحدات التّحليل التي تعتمدها النّظريّة النّقديّة – وهذا ما سيأخذنا للحديث عن انطولوجية هذه النّظريّة فيما يخص موضوع الأمن في المحور التالي-.

4. المحور الرابع: أهميّة بناء انطولوجيا جديدة لمفهوم الأمن في الدّراسات الأمنيّة النّقديّة للسّياسة الدّوليّة

قبل أن نبدأ في هذا المحور وجب توضيح معنى الانطولوجيا ؛ فهي أحد مباحث الفلسفة، وهي العلم الذي يدرس الوجود بذاته، أي من حيث هو موجود على حد تعبير "آرسطو". والانطولوجيا هو مصطلح أصله يوناني يتألف من شطرين (onto) وتعني الوجود

و (logie) أي العلم، بمعنى "علم الوجود" وبالتالي فهي تعني دراسة الأشياء في ذاتها أي من حيث وجودها. ولعلّ أشهر تعريف للأنطولوجيا هو الذي تقدّم به "غروبر Gruber": "الانطولوجيا ماهي إلاّ تحديد ضمني للتّصور المفاهيمي أي أنّها مواصفات لتصور مجموعة مفاهيم، وهذه المفاهيم هي مجموعة الوحدات أو المفردات التي تشكّل ميدانا مُعّينا وتستهلّ هذا التّصور المفاهيمي بتحديد الكيانات المجرّدة أو الماديّة والعلاقات بينهما".

ويُعتبر هذا التّعريف هو الأساس الذي اعتمدت عليه معظم التّعريفات في ما يتعلّق بما تعرضه الانطولوجيات...للإشارة فإن "ايمانويل كانط" (1724 – 1804)، تأسّست نظرته للوجود في إطار شؤون نظريّته في المعرفة، يقول: "نحكم بوجود شيء إذا كان موضوعا للمعرفة الانسانيّة"، وهكذا يكون مبحث الانطولوجيا قد امتزج عند "كانط" بمبحث الأبستمولوجيا.

لقد عرفت الدوائر الأكاديمية تباينات شديدة في توصيف السّياسة الدّوليّة لعالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما انعكس على مستوى المعالجة المنهجيّة للتحولات الدّوليّة لنفس المرحلة، التي تشكّل متغيّرا مستقلّا يتحرك ضمن دائرة كبرى من المتغيّرات التّابعة، إذ أنَّ هذه التّحولات أثرت بشكل مباشر على الوحدات الأساسيّة في تحليل العلاقات الدّوليّة، التي تعد مدخلا منهجيّا لفهم حركيّة التّحول في السّياسة الدّوليّة، كما أنّها أثرت على ميادين الدّراسات في العلاقات الدّوليّة كالسّياسة الخارجيّة والنّزاعات الدّوليّة والدّراسات الاستراتيجيّة والأمنيّة، ومفاهيم ومتغيّرات كالقوّة والسّيادة والأمن...الخ.[51]

شَهِد حقل الدّراسات الأمنيّة جدالا واسعا بسبب ظهور مجموعة من البرامج البحثيّة، وتّحديها للنقاش الأمني المهيمن في مراكز البحث الأمريكية المقتصر على النّظريّات الواقعيّة والليبراليّة.[52] ومنها بروز المشروع النّقدي للدّراسات الأمنيّة رافضا هيمنة الواقعيّة والتركيز الدّولاتي على الدّراسات الأمنيّة لفترة الحرب الباردة على السّياسة الدّوليّة، حيث جادل النّقديون بضرورة توسيع مجال النقاش في حقل الدّراسات الأمنيّة وإعادة التفكير حول تحقيق الأمن نتيجة بروز مجموعة من القضايا التي لم يعد بالإمكان تفاديها أو تجاهلها مثل: ظهور الحركات الاجتماعيّة الجديدة، ظهور نزاعات داخليّة في الدّول الناميّة، فمفهوم الأمن في هذه الأخيرة لا يمكن فصله عن التّهديدات غير العسكريّة للأمن التي تؤثر بدورها على باقي دول العالم.[53]

استجابة للتّحولات الطارئة على مستوى السّياسة الدّوليّة جاء هذا المحور لدراسة واكتشاف النقاشات النّظريّة النّقديّة التي أحدثتها كل من "مدرسة كوبنهاجن" (Copenhagen School) من خلال التطرق لتوسيعها لقطاعات ومرجعيّات أمنية جديدة وباستخدامها لمتغيّر "الأمننة" (Securitization) كأداة تحليليّة جديدة في التّحليل الأمني. ثم المدرسة النّقديّة وافتراضها بأن الحقائق العالمية وخاصة منها الأمن الدّولي مثل نتاج للوعي البشري الجماعي حول كيفية العيش على المستوى العالمي، من خلال التركيز حلى تحرر الأفراد كموضوع مرجعي باعتباره قلب التّحليل الأمني لديها.[54]

أولا: مدرسة كوبنهاجن

تُعدّ مدرسة كوبنهاجن للدّراسات الأمنيّة من أهم الإسهامات الحديثة في مجال الأمن، وقد حاولت إعطاء إطار جديد لمفهوم الأمن ومضمونه، حيث أخذت المقاربة منحى توسعيا للأمن من خلال التركيز على قطاعات متعدّدة اقتصاديّة اجتماعيّة وثقافيّة... الخ، إلى جانب القطاع العسكري وهذا نتيجة للتّغيرات الدّوليّة الحاصلة بعد نهاية الحرب الباردة.[55] ومنذ انشاءه في عام 1985، كان معهد "كوبنهاجن" لأبحاث السلام منبرا نظريّا رائدا في دراسة شؤون الأمن والسّلام وفق خلفيّة فكريّة نقديّة تبناها مجموعة من الباحثين أمثال "باري بوزان" (B.Buzan) و "أولي وايفر" (O.Weaver) و "جاب دي وايلد" (J.de. Wilde) و "مارتن كيلستروب" (M.Kelstrup) و "بيار ليميتر" (P.Lemaitre) ...[56]

في ظل النقاشات النّظريّة لفترة ما بعد الحرب الباردة، تجاوبت "مدرسة كوبنهاجن" مع التّغيرات الدّوليّة التي ظهرت معها العديد من التّهديدات الجديدة، بالإضافة إلى انتفاء سيطرة البُعد العسكري على مجال الدّراسات الأمنيّة والتطور المتزايد لدور الفواعل الدّوليّة الجديدة، كالمنظّمات الدّوليّة الحكوميّة وغير الحكوميّة، والأفراد، والشركات متعددة الجنسيات...الخ.[57] في خضم ظهور خطابات جديدة للأمن، كانت "مدرسة كوبنهاجن" هي السبّاقة إلى اتخاذ الخطوة الأولى في الإدلاء بالتمييز بين الدّولة والمجتمع، بحجة أنَّ الدّراسات الأمنيّة بحاجة إلى اعتماد فهم لـ"ازدواجيّة الأمن"، باعتباره ينطوي على مزيج من أمن الدّولة المتعلق بالسّيادة، وأمن المجتمع المرتبط أساسا بالحفاظ على الهويّة.[58]

لقد اشترك كل من "باري بوزان" و "أولي وايفر" في تأليف سلسلة من البحوث النّظريّة، حيث قدما مقاربتين نظريّتين، الأولى تحت إشراف "باري بوزان" وهي ما عُرفت بـ"الأمن المجتمعي"، والثّانية لـ"أولي وايفر" والتي عرفت بـ"نظرية الأمننة" (Securitization Theory).

1. الأمن المجتمعي: (Social Security)

استنادا إلى السّياق السّوسيو تاريخي الذي ظهرت فيه مقاربة الأمن المجتمعي، نجدها متزامنة مع اندلاع موجات العنف والإبادة الجماعيّة، بين الجماعات الأثنيّة في كل من الجمهوريات السوفياتيّة السابقة، ووسط افريقيا، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الهجرة إلى أوروبا، وبروز المشاكل الاجتماعيّة المتمخضّة عنها، كل ذلك أدى بمُنَظّرِي "مدرسة كوبناجن" إلى وضع المجتمع، كموضوع مرجعي للأمن مقابل الدّولة التي حسب رأيهم لم تعد الطّرف المهدّد فقط، ولكن أيضا في بعض الأحيان مصدرا للتّهديد،[59] لذلك نجد "واين جونز" (W.Jones)، يُعلق على هذا قائلا: "الدّولة ذات السّيادة هي أحد الأسباب الرئيسة لانعدام الأمن، وهي جزء من المشكلة بدلا من حلّها،[60] وينظر مُفكّرو "مدرسة كوبنهاجن" إلى الحقل الاجتماعي أو المجتمعي على أنه المصدر الأكثر خطورة لعوامل الأمن في السّياسة الدّوليّة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، فتنامي العنف المجتمعي والمشاكل الاجتماعيّة، والنمو الدّيموغرافي الكبير والهجرة المتزايدة من الجنوب نحو الشمال، كلها تُعتبر من صميم موضوع الأمن المجتمعي.[61] عموما فقد أعطى "باري بوزان" تعريفا للأمن المجتمعي وركّز على أنّه: "الاستمراريّة ضمن الشروط المقبولة للتّطور للأنماط التقليديّة للّغة والثّقافة والهويّة الدينيّة والقوميّة والعادات"، وحسب هذا التّعريف يصبح المجتمع هو الطرف المعرّض للتّهديد، كما تصبح الهويّة بدورها هي القيمة المهدّدة.[62] اضافة إلى هذا فإنَّ "باري بوزان" يرى أنَّ التّهديدات ذات الطبيعة العسكريّة من طرف دولة ضد دولة أخرى يُقدم دائما على أنّه انشغال أساسي للحكومات، ولكن من المهم في نفس الوقت التأكيد بأنَّ الأمن الوطني يمكن أن يُدّعم في قطاعات أخرى مثل: التخطيط الاقتصادي، والسياسي، والبيئي.

لم يختلف "أولي وايفر" كثيرا عما قدمه "باري بوزان" في هذا الشأن، حيث أشار إلى أنَّ الأمن المجتمعي يبقى كقطاع لأمن الدّولة لكنه في نفس الوقت يصبح موضوع مرجع مستقل بذاته، فإذا كان تركيز أمن الدّولة على سيادتها فإن الأمن المجتمعي يُركّز على الهويّة، فالدّولة التي تفقد سيادتها لا تبقى دولة، والمجتمع الذي يفقد هويّته تسوده

مخاوف من عدم قدرته على البقاء،[63] وهذا ما سمّاه "باري بوزان" بـ (المأزق الأمني المجتمعي)، ويتجلى في كونه عندما تصبح الهويّة في جوهر الصّراع على المصالح، وسندا في السعي لِتَمَلُّك السّلطة أو سندا في بنية العلاقات مع الجماعات الأخرى. وعند اللّجوء إلى الهويّة المجتمعيّة كإطار للصّراع بين مجموعات الوطن الواحد، قد تؤدي سلسلة الأفعال وردود الفعل إلى رفع سقف المطالب لدى مجموعة معيّنة أو عدّة مجموعات، وهذا ما يؤدي بالضّرورة إلى تفجّر العنف، وتزايد حدّة النّزاع وانعدام الأمن على مستوى كل المجالات الاجتماعيّة.[64]

إنَّ مقاربة الأمن المجتمعي، تعاملت مع جميع الظّاهرة الأمنيّة من جزيئيّاتها إلى كلّياتها، بالإضافة إلى إدراجها العوامل الاجتماعيّة للأمن مع كيفية بناء الأفراد والمجتمعات للتّهديدات الاجتماعيّة للأمن. كما قدّمت هذه المقاربة الأمن على أنه تحرُّر من التّهديدات.[65] وفي سياق السّياسة الدّوليّة فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على بقاءها.

2. الأمننة: (Securitization Theory)

تُعدّ هذه النّظريّة من أهم الإسهامات النّظريّة لـ "مدرسة كوبنهاجن" حيث طورها "أولي وايفر"، واعتبر أنَّ الأمن لا يتم التّعامل معه كشرط موضوعي ولكن بوصفه نتيجة عمليّة اجتماعيّة محدّدة. وأكد "أولي وايفر" أنَّ الأمن هو جزء من "عمل خطابي" (Speech Act)،[66] بمعنى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني، والتي قام بتطويرها كبرنامج بحثي في الدّراسات الأمنيّة. وقد أشار "وايفر" إلى ذلك بقوله: "يمثل شيء ما مشكلة أمنيّة متى أعلنت النُّخب أنه كذلك". فالأمننة تُعرف على أنها المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليّا لوحدة مرجعيّة معيّنة.[67] كما أن تحديد المشكلة الأمنيّة خطوة تأسّيسيّة مهمة لحدوث الأمننة، والتي يتم تحديدها من طرف الدّولة وتحديدا من طرف النُّخب وأصحاب السّلطة، إذ سيجد هؤلاء أنه في مصلحتهم إضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات دون أخرى.[68] وبالرغم من الدّور المحوري الذي تؤديه النُّخبة السياسيّة (السّلطة) في تعريف المشكلة الأمنيّة، ومن ثم حدوث الأمننة فإنَّ هذه الأخيرة لا تتم بدون تدخل المجتمع. إذن يتبنى "وايفر" الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي، وكذلك تبنّيه مفهوما لغويا للأمن يقوم على البناء الخطابي للفعل.[69] ولقد اهتم كل من "أولي وايفر" و "باري بوزان" و "دي وايلد" بربط الأمننة أساسا بالسّياسة العامة للحكومة..."،الأمن وكل ما هو أمني إنّما يعود على القضايا التي يتم التّعامل معها بشكل متميز عن باقي القضايا السياسيّة الأخرى ويتم ذلك عبر

تحويل بعض القضايا السياسيّة من حيز العمل السّياسي العادي إلى حيز القضايا الحسّاسة التي تقتضي معالجة خاصة أو أكثر من ذلك قد يتم المداولة بشأنّها في إطار غير الأُطر السياسيّة الاعتيادية".[70]

ثانيا: المقاربة النّقديّة: انطولوجيا جديدة لتحليل الدّراسات الأمنيّة

لقد ساهمت التّغيرات العميقة التي مسّت منظومة العلاقات الدّوليّة منذ نهاية الحرب الباردة في ترسيخ أسس انطولوجية جديدة لم تعد معها الدّولة الوحدة السياسيّة والقانونيّة الوحيدة، حيث ظهرت إلى جانبها كيانات عديدة بصورة مباشرة، أهمها: (المنظمات الدّوليّة الحكوميّة وغير الحكوميّة، الشركات متعددة الجنسيات...).[71]إذن فإن مفهوم الأمن شهد نقاشات واسعة، فهو لم يعد أمنا قوميّا في العلاقات بين فواعل النّظام الدّولي خاصة وأن مصادر التّهديدات العسكريّة التقليديّة تراجعت لتبرز تهديدات وتحدّيات تعدّت الاهتمامات الأمنيّة العسكريّة التقليديّة، وتنوعت بين مصادر سياسيّة، اجتماعيّة، اقتصاديّة، ثقافيّة...وأصبح الإنسان وليست الدّولة هو الموضوع الأساسي لأية سياسات أمنيّة داخليّة، اقليميّة او دوليّة، وأصبح الحديث عن تطوير مفهوم الأمن الانساني والعمل على تحرير الفرد من كل القيود بما فيها إطار الدّولة الذي ينتمي إليها.[72]

من الناحية النّظريّة، وجه أنصار النّقديّة انتقادا لاذعا للدّولة التي اعتُّبرت لفترة طويلة من الزمن مظهر رئيسي للسّياسة العالميّة وعلى أنّها هي مصدر الأمن إضافة إلى طابعها الخلافي لاعتمادها كمرجع أوّلي لخلق نظريّة شاملة للأمن. بالمقابل فإنَّ وجهة النظر التي طرحها "كين بوث" (K.Booth) و "واين جونز" أحدثت نقاش أكاديمي كبير بحديثهم عن محور الدّراسات الأمنيّة الذي يجب أن يكون انعتاق الأفراد، وأنَّ التّركيز الواقعي العسكري، ومركزيّة الدّولة، والفهم الصفري للأمن يجب أن يتمّ استبداله بمشروع مشترك يكون انعتاق الأفراد اهتمامه المركزي.[73] وبالرجوع لموضوع الدّولة، يرى كل من "كين بوث" و "ماكس هوركايمر" (M.Horkheimer) بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل التّهديدات التي تَحُدّ من حرية الإنسان وانعتاقه وليس التّهديدات التي تمسّ أمن الدّولة فقط، فالتّهديدات غير العسكريّة مثل: الفقر، والهجرة غير الشرعية، والتّدهور البيئي، وخرق حقوق الإنسان وحرياته الأساسيّة، وعدم المساواة بين الدّول وداخلها فهي تهديدات تتجاوز أخطارها حدود الدّولة وتهدد الإنسانيّة جمعاء، وتتجاوز كذلك قدرات الدّولة الواحدة لمواجهتها.[74] وعليه فإن إعادة تعريف الأمن كشرط وجودي للأفراد ناتج عن إعادة استعمال المفهوم بعيدا عن المفاهيم التقليديّة للنّظام والقوّة المتداولة عند الواقعيين.

فالأمن حسب هذه الرؤية لم يعد يعكس مصلحة أو بقاء دولة أو جماعة معيّنة، وإنّما حاجة الأفراد الوجودية للتأمين من التّهديدات والمخاطر التي تتجاوز المصلحة أو البقاء القوميتين. فهم يحركون الأمن من الدّولة إلى الأفراد، إذن تعتبر فكرة الأمن كسياسة انعتاق، واعتبار الفرد كموضوع مَرجِع لأهم الإسهامات الرئيسية للنّقديّة في الدّراسات الأمنيّة. وتحاول المقاربة النّقديّة للأمن توسيع مفهوم الأمن بدلا من حصره، وتستكشف الإنسانيّة المشتركة بدلا من السّيادة الوطنية، والانعتاق بدلا من الأمننة. وهذا ما عناه "كين بوث" بقوله: "إن الانعتاق قلب النّظريّة النّقديّة للأمن العالمي".[75]

يعتمد الفكر النّقدي في الدّراسات الأمنيّة على تفكيك ونقد التوجّهات التقليديّة (الواقعيّة-الليبراليّة)، لذلك فإنَّ النقديين يشددون على أنّه من خلال التّفكيك ينفتح المجال أمام التّحرر من -الأرثوذكسيات الفكرية- وتحرير العقل، وفتح المجال أمام التّغير الاجتماعي. ولذا في مجال العلاقات الدّوليّة ينتقدون مفهوم الدّولة الأمة كمفهوم تاريخي كَرّسَته (معاهدة واستفاليا 1648)، وكواقع عملي أنشأ الفوضى في العلاقات بين الأمم، وتُؤسس النّقديّة لما يسمى بالعلم الجديد، وهو العلم الذي يهدف إلى تفكيك وتغيير الوضع القائم، على عكس النّظريّات التقليديّة، كنظريات تُكرِّس وتقبل بالوضع الراهن، إذن فإن المقاربة النّقديّة لا تهتم بتفسير وفهم الحقائق الموجودة على مستوى العلاقات الدّوليّة والدّراسات الأمنيّة وحتى السّياسة الداخليّة، بل ترمي إلى تفكيكها بغرض تغييرها، أنّها ترمي إلى توسيع مجال العقلانيّة والعدالة والدّيموقراطيّة عبر الدّول وصولا إلى كل المجالات الإنسانيّة خاصة فيما يتعلق بمسألة الأمن.[76]

بالإضافة إلى ما تم تناوله فإن المقاربة النّقديّة عملت على تفكيك انطولوجيا النّظريّات التقليديّة انطلاقا من أربع عناصر مهمة وهي:

أ. الدّولة: ترفض النّقديّة مركزيّة الدّولة والحقيقة الموضوعيّة للأمن، فالمفهوم التقليدي السّائد للأمن يُهمل ويتجاهل علاقة الأمن بقوّة ومصلحة المُؤمَّن، أمن الجماعات الصامتة والمهمشة، أمن العالم الثالث، أمن الفقراء، النساء، الذين هم بلا صوت...

ب. القوّة: تبرز أكثر في قوّة المال و الإعلام التي بإمكانها تأمين كل شيء للفرد ولا تبرز في الميدان العسكري فقط.

ج . المصلحة: لم تعد المصلحة محصورة في القوّة العسكريّة والحفاظ على المصالح العليا للدّولة، بل امتدت إلى الأفراد كون التّهديدات الجديدة قادرة على المساس بأمنهم

دون مقدرة الدّولة على رقابتها، لذا أدرجت المصلحة بقاء الأفراد والتّناسق المجتمعي ضمن أولوياتها.

د. الحدود والسّيادة: لم تَعد قضية نقل الحدود وسيلة لتحديد الحرب كما يفرضه التّصوّر الواقعي الواستفالي، حيث يؤكد الواقع أنَّ السّيادة أصبحت وهما ومجرد تسمية للعديد من الدّول، هذه الأخيرة التي أصبحت عاجزة على ضمان أدنى حدّ من الأمن لمواطنيها، فالحقوق تُنتَهك يوميا ويتم طرد الأفراد وتطهيرهم عرقيا، إذ كان من المفروض أن تكون الدّولة حاميّة لأمن الأفراد وليس العكس.[77]

إذن فإنَّ محل تركيز أنصار التّحليل النّقدي في السّياسة الدّوليّة ليس الموضوعات التقليديّة مثل: المنافسة الأمنيّة وميزان القوى وسباق التّسلح والمأزق الأمني، وإنّما موضوعات أخرى ذات علاقة مباشرة بالفرد أينما وُجِدَ في أي منطقة في العالم. إنَّ الأمن الحقيقي هو أمن الفرد من أشكال الإهمال والهجرة غير الشرعيّة والمخدرات وتجارة الأسلحة غير الشرعيّة والإرهاب والحرمان وباقي الكوارث الإنسانيّة التي تحصد مئات الآلاف سنويًا من الضحايا. وعليه فإنَّ موضوعات المقاربات التقليديّة لا تذهب إلى ما وراء الأشياء الظّاهرة، ولا تحاول أن تجتاز الحواجز المصطنعة بواسطة الأدوات الإمبريقية غير المناسبة في معالجة الموضوعات الإنسانيّة.[78] لأن المقاربة النّقديّة تُقرّ بأنَّ حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانيّة بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن الإنساني.[79] ويقول "رولاند باريس" (R.Paris) أنَّ: "مصطلح الأمن الإنساني واسع ومطاط ويحمل عددا من التّقديرات بدءا من الاهتمامات الغذائيّة إلى بقاء الجماعات..."

فالأمن الإنساني هو علامة مميّزة لكل أنواع البحوث حول التّهديدات غير العسكريّة التي تمسّ أمن الأفراد والجماعات والمجتمعات. والتّهديد وفقا للأمن الإنساني ليس من خارج الدّولة فقط بل هو من داخل حدودها كذلك كـ: (النّزاعات المسلحة والصّراعات الأثنيّة...). وجاء في تقرير الأمم المتحدة لعام 1999 (عولمة ذات وجهين) أنَّ المخاطر على الأمن البشري تتزايد وتُصيب الأفراد في الدّول الغنيّة والفقيرة على حد سواء. وجود هذه التهديدات كان سببا في مراجعة مفهوم الأمن والتّحوّل إلى الأمن الإنساني كمقاربة مستقلة رغم ارتباطها بالمقاربات الحديثة في دراسة الأمن والسلم الدّوليين، والتي تقوم على أنَّ أمن وسلم أي دولة هو أمن وسلامة الدّول الأخرى، وأنّ أمن الدّولة هو جزء من أجزاء البناء الأمني المتكامل الذي ينطلق من أسفل (الفرد) إلى أعلى (العالم)، فالبناء الأوّل هو أمن

الفرد، ويُحَدَّد على أنّه الحرية من الخوف وهو بهذا أمن مجتمعي، والثاني هو تكامل بين الدّول لمواجهة مصادر التهديد الإنساني وهو أمن عالمي.[80]

الخاتمة:

نَخلُص في الأخير أنَّ مفهوم الأمن اكتسب نطاقات معرفيّة وفق ظروف البيئة وتحوّلات السّياسة الدّوليّة، وقد حاولنا الوقوف عليها في المرحلة التقليدية، حيث تمحور المفهوم لعقود طويلة من الزمن حول الدّولة حصريا، ليصل إلى المرحلة المعاصرة التي حاولت فيها النّظريّات الحديثة بناء مقاربات أمنيّة غير تقليديّة تستجيب لخارطة التحوّلات، وأرغمت معها حقل الدّراسات الأمنيّة على التّكيّف مع عمق وسرعة، ووتيرة تلك التحولات، ذات الطّبيعة المتعدّدة الأبعاد.

من هذا المنطلق أَخذ مفهوم الأمن مسارات عدّة انطلاقا من الدّراسات التقليديّة التي استندت بشكل أساسي على المنظار الواقعي والليبرالي في محاولة تفسير الظّاهرة الأمنيّة، أين هيمنت منظومة مفاهيمية متكاملة تُركّز على الاعتبارات الخاصّة بأمن الدّولة القوميّة دون غيرها، أي أنّها وحدة التّحليل الأساسيّة ومحور أي سياسة أمنيّة، وأنَّ الأولويّة هي تحقيق أمنها في مواجهة أي تهديدات عسكريّة خارجيّة. بيد أنّه بعد نهاية الحرب الباردة بدأت الدّراسات الأمنيّة تتطور على قاعدة التساؤل حول إمكانية توسيع وتعميق مفهوم الأمن، وتعميق مرجعيّته إلى وحدات أخرى من غير الدّولة، وأصبحت الدّراسات الأكاديمية للشؤون السياسيّة أكثر تنوعا، حيث برزت توجُّهات جديدة على مستوى التّنظير في الدّراسات الأمنيّة وكان أهمها "الدّراسات الأمنيّة النّقديّة The Critical Security studies"، فهذه الأخيرة قدّمت بناءات نظرية حول الأمن تختلف من حيث طبيعة: الفواعل (الدّولة – المجتمع – الفرد)، والمتّغيرات (التّهديدات – المخاطر – الصّراعات – النّزاعات...)، والقطاعات (اقتصاديّة – اجتماعيّة – سياسيّة – عسكريّة – بيئيّة...).

من خلال تحليلنا لما سبق حول موضوعنا، نستنتج ما يلي:

1 إنَّ مفهوم الأمن يُعدّ من أصعب المفاهيم التي يتناولها التّحليل العلمي وأكثرها غموضا وتعقيدا، لأنه مفهوم متغيّر ومُركّب ذو أبعاد متعدّدة ومتنوّعة.

2 مختلف التّوجّهات النّظريّة: (التقليديّة والحديثّة) التي تناولناها، كان التّحليل الابستيمولوجي عندها مختلف عن الأخرى خصوصا فيما تَعلّق بتبنّي الفواعل والمرجعيّات السياسيّة، مما أثار نقطة جدال فيما بينها حول تعريف مفهوم الأمن.

3 النّظريّات التقليديّة: (الواقعيّة – الليبراليّة – الماركسيّة) اختزلت مفهوم الأمن وعالجته في مستواه الضيّق، حيث يُنظر للعالم من خلال الدّول التي هي الفواعل المهمّة والوحيدة في عالم السّياسة الدّوليّة، وبالتالي فإنَّ المعنى الجوهري للأمن قائم على حقائق الدّولة وتفاعلاتِها في البيئة الدّوليّة، وبشكل أكثر تحديدا أولويّة أمن الدّولة على غيرها من الوحدات والمرجعيات الأخرى، وهذا يعني كذلك إمكانية التضحية بأمن الوحدات الأخرى في سبيل ضمان وتحقيق أمن الدّولة لوحدها.

4 نجحت النّظريّات النّقديّة الموسومة بـ : "النّظريّات ما بعد – الوضعيّة" في حوارها حول تطوير النّظريّة السياسيّة والاجتماعيّة، والدّوليّة (خاصة موضوع الأمن) عندما قدّمت برنامجا بحثيًّا، قائما على فكرة المراجعة النّقديّة للأُسس الانطولوجية والابستيمولوجية للنموذج المعرفي التّقليدي (الوضعي)، حيث ساهم بشكل مباشر في فتح النّقاش حول إمكانيّة توسيع وتعميق البناء المعرفي لحقل الدّراسات الأمنيّة.

5 كان لنهاية الحرب الباردة على المستوى العملي، الأثر البارز في إعادة صياغة مفهوم الأمن فكريّا، إذ أصبح الفرد هو مركز الاهتمام في السّياسة الدّوليّة، حيث سعت الدول من خلال المنظمات الدّوليّة والحقوقيّة إلى توفير الحماية له، بحيث ركّز المنظور النّقدي على أمن الأفراد وعلى فكرة تحرير الانسان، لذا يُعرف هذا المفهوم الأمني الجديد على أنّه ضمان لحماية الفرد وذلك بتحريره من الحاجة والخوف مثلما تحدث "أولي وايفر".

6 نتيجةً لتركيز المنظور النّقدي على أمن الفرد (الأمن الانساني) حدثت القطيعة الابستيمولوجية مع الفكر النّظري التّقليدي، وأصبح هذا المدخل نقطة تحوّل في الدّراسات الأمنيّة على المستويين الفكري و الممارساتي، ليكون هدفه الحماية الذاتية والموضوعيّة للإنسان على حدّ قول "أرنولد وولفرز".

ويمكن الخروج ببعض التوصيات أهمها:

1 كان موضوع هذا المقال حول الأنطولوجيا، والمُلاحَظ أنَّ هذا الموضوع لم يحظى باهتمام وتفكير الكثير من علماء العلاقات الدّوليّة، وفي الحقيقة لا يجب عليهم فعل ذلك، لأنّ المهمة الأساسيّة في هذا الحقل هي مساعدتنا على فهم السّياسة الدّوليّة وليس التّفكير في قضايا تُعدّ أكثر ملائمة لعمل الفلاسفة، لذلك أرى أنّه من الأَوْلىَ على دَارسِيّ العلاقات الدّوليّة الإمبريقية، الانشغال بالأنطولوجيا، وذلك حتى يتسنّى لهم شرح كيفية عمل

السّياسة الدّوليّة، للقيام بذلك يتحتم عليهم الإتيان بمسلّمات ميتافيزيقية حول مكوّناتها وكيفية بناءها.

ونحن حاولنا من خلال هذا المقال توضيح أنَّ الاستنتاجات النّظريّة التقليدية حول السّياسة الدّوليّة تنبع من الانطولوجيا الماديّة المُؤَسِّسة لمنهجها، وأنّه من خلال رؤيتنا للسّياسة الدّوليّة بالمنظور النّقدي، فإنّنا قد نصل لفهمٍ أفضل لهذه السّياسة، بمساعدة الأفكار النّقديّة التي تناولناها.

2 يجب علينا كباحثين ودارسين في فرع العلاقات الدّوليّة، خاصة في مجال الدّراسات الأمنيّة أن نتّخذ من المقاربة الابستيمولوجية إطارا للبحث والتّحليل في كل المواضيع، لأنّها ستساهم في إثراء المكتبة السياسيّة.

3 من خلال ما سبق فإنّنا نقرّ بنجاح المنظور النّقدي في تحليلاته وتفسيراته إزاء موضوع الأمن، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبالمقابل لاحظنا مدى فشل النّظريّات التقليديّة في جوانب معيّنة، رغم هذا الفشل المُلاحظ على النّظريّات التقليديّة في مجال الأمن إلاَّ أنَّه لا يمكننا إلغاء و تجاوز أطروحاتها، لأنَّ افتراضاتها ما تزال تتحكم في طبيعة العلاقات بين الدول. فما ساد من ظروف تَحوُّليَّة جديدة في هذه المرحلة أثبتت أنَّ الدّول ما تزال هي المُتحِكم في السّياسة الدّوليّة، وهي المُستهدَف الوحيد في حالات الاخلال بالأمن والاستقرار، وهي المسؤولة عن تبنّي استراتيجيّات وسياسات لتحقيق أمنها وفق ما تقتضي مصلحتها الخاصة بعيدا عن وحدات ومرجعيات أخرى تبنّتها تصوّرات نظريّة أخرى جديدة (المنظور النّقدي).

الهوامش:

[1] سليم قسوم، الاتّجاهات الجديدة في الدّراسات الأمنيّة : دراسة في تطور مفهوم الامن في العلاقات الدّوليّة، ط 1، الامارات العربية المتحدة : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018 ، ص 29.

[2] حكيم غريب، واقع الدّراسات الأمنيّة وانعكاساتها على الترتيبات الأمنيّة الدّوليّة الراهنة، 2018/12/20، تم التصفح في: 2017/01/20، أنظر على الموقع الالكتروني: https://www.sasapost.com/opinion/national-security-golden-age-of-strategic-studies-think-thanks/3l

[3] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 20-22.

[4] أحمد فريجة، لدمية فريجة، الأمن و التهديدات الأجنبية في عالم ما بعد الحرب الباردة ، مجلة دفاتر السّياسة و القانون، العدد الرابع عشر، 2016، ص 159.

[5] أنور ماجد عشقي، الاستراتيجية الأمنيّة لمواجهة العولمة، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية و القانونية، جدة السعودية، 2005، ص 26.

[6] عباس علي محمود، الأمن و التنمية، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013، ص 16.

[7] *Joseph J.Romm, Defining National Security: The Nonmilitary aspects (New Project on america's Task in a Changed World), Paperback-April, 1993, page 05.*

[8] جون بيليس، و ستيف سميث، عولمة السّياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 414.

[9] *Buzan, Barry, New Patterns of Global Security in the Twenty-first Century, in: International Affairs, 67.3 (1991), pp. 432-433.*

[10] أحمد فريجة، لدمية فريجة، مرجع سابق، ص 161.

[11] محمد طاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدّوليّة: دراسة في المنطلقات و الأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسيّة والعلاقات الدّوليّة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 207.

[12] أنور محمد فرج، نظرية الواقعيّة في العلاقات الدّوليّة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النّظريّات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007، ص 76.

[13] حسين عوض، الترابط ما بين العلاقات الدّوليّة والسّياسة الخارجية والسّياسة الدّوليّة، الحوار المتمدن، 2013/03/04، تم التصفح في: 2017/02/02 أنظر على الموقع الالكتروني:
https://www.ahewar.com.org.

[14] امير نجم عبود، السّياسة الخارجية والسّياسة الدّوليّة، محاضرة في مقياس السّياسة الخارجية بقسم العلوم السياسيّة والدّوليّة، الكلية الإسلامية الجامعة، 2017-2018.

[15] عامر مصباح، الاتّجاهات النّظريّة في تحليل العلاقات الدّوليّة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 116-117.

[16] *Michael. Joseph Smith , Realist Thought from weber to kissinger, baton rouge , Louisiana State University press, 1986 , p p 12 – 14.*

[17] ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنيّة الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 25.

[18] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدّوليّة بين الاتّجاهات التفسيرية و النّظريّات التكوينية، ط1، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 164.

[19] وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية و الليبرالية في نظرية العلاقات الدّوليّة المعاصرة ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعيّة، العدد الأول، 2015، ص 106.

[20] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدّوليّة بين الاتّجاهات التفسيرية و النّظريّات التكوينية، مرجع سابق، ص 186.

[21] *K. Walts, Structural Realism After The Cold War, International Security, 25 (1), 2000, pp 6, 7.*

[22] *Ipid, p 175.*

[23] اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنيّة في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة والعلاقات الدّوليّة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص 22.

[24] زهيرة حواس، الحوارات الأمنيّة في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسيّة والعلاقات الدّوليّة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص29.

[25] كريس براون، فهم العلاقات الدّوليّة، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 255-256.

[26] خالد معمري جندلي، مرجع سابق، ص 98.

[27] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 193.

[28] المرجع نفسه، ص 204-205.

[29] اسماعيل صبري مقلد، نظريات السّياسة الدّوليّة، ذات السلاسل للنشر، الكويت، 1987، ص 254.

[30] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 266.

[31] خالد معمري جندلي، مرجع سابق، ص 99.

[32] *Renat Kenter, « The Art of the Possible: The Scenario Method and the Third debate in International Relations Theory » a Master thesis in international relations,university of amesterdam, nov,1998, http://www.deruijter.net/kenter.htm*

[33] خالد معمري جندلي، مرجع سابق، ص 99 و 100.

[34] إنعام عبد الكريم أبو مور، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدّوليّة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة والعلاقات الدّوليّة، جامعة الأزهر –غزة ،2013، ص 117.

[35] أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة والعلاقات الدّوليّة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 19 و 20.

[36] عمر مهيبل، من النسق إلى الذات : قراءات في الفكر الغربي المعاصر، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2007، ص111.

[37] كمال بومونير، قراءات في الفكر النقدي لمدرسة فرانكفورت، ط1، كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الأبيار الجزائر، 2012، ص12.

[38] خالد معمري جندلي، مرجع سابق، 101.

[39] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 449.

[40]*Kimberly Hutchings, The Nature of Critique in Critical International Relations Theory, in Richard wyn Jons (ed) Critical Theory and World Politics (USA: Lynne Rienner Publishers, 2001), p 80.*

[41] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 312.

[42] خالد معمري، مرجع سابق، ص 100.

[43] عامر مصباح، علم الاجتماع: الرواد والنّظريّات، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2005، ص175.

[44] خالد معمري، مرجع سابق، ص 101.

[45] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 312 و 313 و317.

[46] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 144و145.

[47] جوانيتا إلياس و بيترستش، أساسيات العلاقات الدّوليّة، ترجمة: محي الدين حميدي، ط1، دار الفرقد للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق، 2016، ص 152.

[48] المرجع نفسه، ص 152.

[49] عمار حجار، السّياسة الأمنيّة الأوروبية ا تجاه جنوبها المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسيّة والعلاقات الدّوليّة، جامعة الحاج لخضر، بباتنة ، 2002، ص 34.

[50] عامر مصباح، نظريات التّحليل الاستراتيجي و الأمني للعلاقات الدّوليّة، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 70.

[51] *Otto and J.Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990's, New York, lexington Books,1989, pp.245-236*

[52] سيد أحمد قوجيلي، الحوارات المنظورية و إشكالية البناء المعرفي في الدّراسات المعرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة والعلقات الدّوليّة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009-2010، ص 52.

[53] *Pinar Bilgin ," Critical Theory ", in: security studies, ed. Paul D.Williams, Op.Cit., p. 90*

[54] سيد أحمد قوجيلي، الحوارات المنظورية و إشكالية البناء المعرفي في الدّراسات المعرفية، مرجع سابق، ص 62.

[55] وسام مهوب، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسيّة العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة والعلاقات الدّوليّة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 18.

[56] سيد احمد قوجيلي ، تطور الدّراسات الأمنيّة و معضلة التطبيق في العالم العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2012، ص 25.

[57] أمينة دير، مرجع سابق، ص 18.

[58] سناء منيغز، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة سطيف 2 ، 2013-2014، ص 15.

[59] أحمد إيدابير، التعددية الأثنية والأمن المجتمعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة والعلاقات الدّوليّة، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012، ص 77.

[60] سيد أحمد قوجيلي، تطور الدّراسات الأمنيّة ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص 26.

[61] أحمد إيدابير، مرجع سابق، ص 78.

[62] سيد أحمد قوجيلي، تطور الدّراسات الأمنيّة ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص 26 و 27.

[63] أمينة مصطفى دلة، الدّراسات الأمنيّة النّقديّة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة لماجستير في العلوم السياسيّة والعلاقات الدّوليّة، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 68 و 69.

[64] عبد الملك حسن علي الخولاني، البعد الأمني في السّياسة الخارجية اليمنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة والعلاقات الدّوليّة، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 17.

[65] وسام مهوب، مرجع سابق، ص 19.

[66] أمينة دير، مرجع سبق، ص 18و19.

[67] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 120.

[68] سيد أحمد قوجيلي، تطور الدّراسات الأمنيّة ومعضلة التطبيق في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 27.

[69] المرجع نفسه، ص 28.

[70] عادل زقاع، المعضلة الأمنيّة المجتمعية، مجلة دفاتر السّياسة والقانون، العدد الخامس، جوان 2011، ص 110.

[71] *Otto and J.Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990's, New York, lexington Books,1989, pp.245-236*

[72] زهيرة حواس، مرجع سابق، ص10.

[73] *Ken Booth, "Security and Emancipation", Review of International Studies, Op.Cit., p. 320.*

[74] وسام مهوب، مرجع سابق، ص 22.

[75] سيد أحمد قوجيلي، تطور الدّراسات الأمنيّة ومعضلة التطبيق في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 31-32.

[76] عبد العالي عبد القادر، محاضرات نظريات العلاقات الدّوليّة، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2009، ص42.

[77] فريدة حموم، مرجع سابق، ص30.

[78] عامر مصباح، نظريات التّحليل الاستراتيجي والأمن للعلاقات الدّوليّة، مرجع سابق، ص71.

[79] إنعام عبد الكريم أبو مور، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدّوليّة، مرجع سابق ، ص 120.

[80] صليحة كبابي، الدّراسات الأمنيّة بين الاتجاهين التقليدي والحديث، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن والثلاثون، 2012 ، ص 242 و 243.